الكابتن القاضي: تحديات كثيرة تعيق إنشاء شركات طيران خاصة ,و(اليمنية) تقدم خدمات كافية

صنعاء سبأنت
تحقيق: محمد شوعي ناجي

ثمة مفارقة واضحة بخصوص الاستثمار في مجال النقل الجوي اليمني وانشاء شركات طيران خاصة ,فشركة الخطوط الجوية اليمنية متمسكة بنصوص قانون الطيران المدني رقم (١٢) وتعديلاته والذي لا يسمح بانشاء شركات طيران خشاصة ، والمستثمرون المحليون والشركات العربية والاجنبية المنافسة تطالب بتنفيذ برنامج الحكومة المقدم الى مجلس النواب لنيل الثقة والذي يشير في فقرته الثالثة الى امكانية قيام شركات طيران خاصة او مختلطة سواء للنقل الجوي بشكل عام او لبعض انشطته ، ويستند الى شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير الاجواء والتي تلزم اليمن تنفيذ بنودها لقبول العضوية .

في اواخر العام الماضي ٢٠٠٥م ، اثار تصريح لوزير النقل ارتياحاً لدى المستثمرين في مجال النقل الجوي ، عن اقتراب نهاية الاحتكار في النقل الجوي ، وبأن وزارة النقل لديها توجه مستقبلي لكسر الاحتكار في مجال النقل الجوي ، كما تم في مجال النقل البري الذي سارعت الشركات الخاصة الى في الاستثمار في هذا المجال ، وانعكس ايجاباً على تحسن خدمات النقل البري .

الا ان تصريحات الكابتن / عبدالخالق القاضي رئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية اليمنية ، اعادت مشاعر الخيبة والإحباط لدى المستثمرين في مجال الطيران والنقل الجوي .

فقد اعتبر الكابتن / القاضي في مقابلة له الشهر الماضي " ان من غير الجدي اقتصادياً إنشاء شركات خاصة في السوق اليمنية في المستقبل القريب وأنه يمكن لرأس المال أن يوجه إلى مجالات أخرى يكون الوطن في حاجة الى الاستثمار فيها بما يعود بالنفع على أصحاب رأس المال وعلى الوطن ككل ".

وقال " أن تحديات كثيرة ستعيق كل من يفكر في إنشاء شركة خطوط جوية وأن الخطوط الجوية اليمنية تقدم خدمات كافية ولا داعي لإنشاء أي شركات أخرى تعمل في هذا المجال " .

وأشار الى ان اليمنية " قامت منذ نشأتها في عام ١٩٧٨م بتغطية احتياجات اليمن في النقل الجوي دولياً وداخلياً وتحملت على مدى سنوات تكاليف خطوط داخلية خاسرة إسهاماً منها في تسهيل وتيسير انتقال أبناء الوطن داخل بلدهم " .

ما اشار الكابتن القاضي الى عدم امكانية دخول شركاء جدد في شركة الخطوط الجوية اليمنية ، الى جانب الشراكة السعودية .. معتبراً الحديث عن الخصخصة بالنسبة لليمنية حديث " في غير محله ".. مع تأكيده على انه مع التوجه العام للدولة في خصخصة الهيئات والمؤسسات والشركات المملوكة للدولة بشكل عام وغير الناجح منها بشكل خاص ، إلا انه فيما يتعلق بوضع الخطوط الجوية اليمنية التي يرى أنها بوضعها الحالي تحقق الهدف من الخصخصة ,وقانونها الأساسي يمنحها ميزة العمل على أساس اقتصادي بحت" "فللشركة جمعية عمومية تحدد السياسات العليا لها ,وتتابع نتائج أعمالها ولها مجلس إدارة مكون من الشريكين يتولى إدارة أمور الشركة ,ولها أنظمتها ولوائحها الخاصة التي تضمن سير العمل بها على أساس المنافسة والتحرك المستقبلي بما لا يخالف الأنظمة والقوانين العامة في البلد" . كما أكد أن لدى الشركة خطط طموحة للتوسع في التشغيل الداخلي والخارجي على حد سواء. . لكن مستثمرون وخبراء في مجال النقل الجوي ، يرون ان الموضوع مازال محل نقاش للوصول الى حلول او صيغة توافقية ترفع للنقاش اما الى الهيئة العامة للاستثمار او الى مجلس الوزراء ، باعتبار ان الاستثمار في مجال النقل الجوي ممكناً ، وفق برنامج الحكومة الذي اشار الى ان قيام شركات طيران خاصة او مختلطة ، سيكون محل دراسة من قبل الحكومة .

أمر لابد منه :

واعتبر السيد /جيوفاني بزنياتي/ الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي (الاياتا) في تصريحات له على هامش مؤتمر الاتحاد العربي للنقل الجوي الذي عقد بصنعاء اواخر نوفمبر الماضي ، ان فتح الاستثمار في مجال النقل الجوي ، امر لا بد منه .. مشيراً الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تنص أن على كل دولة ترغب في الانضمام الى عضويتها ومنها اليمن ، أتباع سياسة تحرير الاجواء.

وقال /بزنياتي/ انه لا يمكن تجاوز القوانين الدولية ، فإما أن يتم تعديل قانون الاستثمار لليمن أو تضاف اليه فقرات تسمح بالترخيص للشركات للاستثمار في هذا المجال .

ويرى خبراء اقتصاديون بانه لا توجد اي مخاوف من فتح المجال للاستثمار في النقل الجوي .. مشيرين الى تجربة سوريا في هذا المجال التي عدلت قانونها الخاص بالاستثمار في قطاع النقل الجوي ، ، ومنحت على ضوءه تراخيص لست شركات طيران للعمل في الاجواء السورية ، على الرغم من ان بعض الشركات المرخص لها لا يمتلك سوى طائرتين فقط .

ويشير الاخ / مصطفى خليفة الخبير الاقتصادي السعودي في هذا المجال الى ان عدداً من الدول العربية ، ومن بينها المملكة العربية السعودية ، قد بدأت في تنفيذ سياسة تسعى الى تحرير خدمات النقل الجوي من خلال وضع الخطط والبرامج الخاصة بعملية تحرير خدمات النقل الجوي والاستثمار فيه.

وقال " ان قطاع النقل الجوي في اليمن قطاع كبير وواعد ويتسع لانشاء عشرات الشركات المتخصصة في مجال الطيران والنقل الجوي ، والاستثمار فيه سيعمل على تطوير قدراته .. واضاف "ان اليمنية

شركة الطيران الوحيدة في اليمن لا يمكن ان تفي بمتطلبات النقل الجوي في بلد تعداده يقارب الـ ٢٠ مليون نسمة، كما لا يمكن ان تقدم خدمات متكاملة في هذا المجال من حيث السعة والخدمات الأخرى التي تتميز بتقديمها خطوط الطيران العالمية.

ويؤكد بان هناك فوائد عديدة وكبيرة من فتح مجال الاستثمار في النقل الجوي ، من بينها تنشيط الحركة الجوية والسياحة وتحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل هذا القطاع ، وجعل الحافز التجاري محركاً له وذلك بتوطيد عنصر المنافسة بين شركات الطيران ورفد الاقتصاد الوطني بإيرادات جديدة ، اضافة الى امكانية دعم شركات الطيران في تنفيذ تحالفات جديدة فيما بينها تساهم في مواجهة تحديات صناعة النقل الجوي ، وكذا التنافس في تقديم خدمات نقل باسعار منافسة تعمل على زيادة اعداد المسافرين والشحن الجوي ، وهو ما سيزيد من حجم العوائد المادية للدولة من هذا القطاع .. مشيراً الى ان اسعار نقل الركاب والشحن الجوي يشكل عائقاً كبيراً امام زيادة اعداد الركاب ، وهو ما انعكس بشكل واضح في اعداد الركاب عبر الخطوط الجوية اليمنية الذي لم يتعدى المليون راكب خلال العام الماضي ٢٠٠٥م ، في حين تنقل الخطوط الجوية الاخرى عشرات اضعاف هذا العدد سنوياً ، ومن بينها الخطوط الجوية السعودية التي تنقل ما بين ١٥ و١٦ مليون راكب سنوياً .

تحفظات

الا ان عدداً من الجهات المعنية تبدي تحفظات وملاحظات بشأن فتح مجال الاستثمار في قطاع الطيران والنقل الجوي .ويقول تقرير حول انتهاج سياسات تحرير سوق الطيران والنقل الجوي التي اتبعتها عدد من الدول العربية والاسيوية ، بان هناك اثار اقتصادية مضرة ترتبت على سياسة تحرير الاجواء ، وعانت منها معظم الدول التي اتبعت هذه السياسة ..

ويشير التقرير الى وجود العديد من شركات الطيران الخاصة التي عمدت الى الاضرار بشركات الطيران الوطنية ، من خلال سعيها للسيطرة على سوق النقل المحلية .. ويوضح ان من ابرز ذلك انتهاج الشركات لخطة تخفيض اسعار النقل الى مستويات متدنية ، وتحمل خسائر التخفيض لفترة بسيطة ، حتى تصبح شركات الطيران الوطنية غير قادرة على المنافسة ، ومهددة بالافلاس وتفكيك الشركة ، وبعدها تبدأ هذه الشركات في رفع اسعارها الى ان تصل الى مستويات قياسية .

خبراء النقل الجوي من جهتهم ، يؤيدون وجهة نظر الجهات المعنية والتحفظات التي تبديها بشأن تحرير الاجواء وفتح المجال امام شركات الطيران العالمية الاستثمار في مجال النقل الجوي في اليمن ..

حرب الأسعار :

يقول الاخ / عبد الوهاب تفاحة امين عام الاتحاد العربي للنقل الجوي ، إن خدمات النقل الجوي في اليمن ، بالفعل لم تصل الى مرحلة متقدمة ، ولم تغط سوى جزء بسيط من الأنشطة المتعددة في مجال الخدمات ، كما ستواجه ايضا تحديات كبيرة تتمثل في مدى قدرتها على تكييف أوضاعها وأنظمتها بصورة تمكنها من الوفاء بالتزامات واستحقاقات العضوية والحفاظ في الوقت ذاته على مصالحها الوطنية وصيانة مكتسباتها وتعظيم فوائدها ، كما انه سيكون من الصعب أو من المستحيل المنافسة مع الشركات الخاصة التي لديها حرية كاملة في كل قراراتها التشغيلية . ويضيف " أن فتح مجال الطيران سيؤدي إلى نشوء حرب أسعار ، من خلال سعي كل شركة طيران إلى الاستحواذ على حصة أكبر من السوق مستخدمة في ذلك تخفيض أسعار التذاكر وسيمنح ذلك شركات الطيران الدولية والخاصة فرصة ذهبية لبسط سيطرتها على سوق الطيران في اليمن ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على " اليمنية " لصالح شركات أخرى ".

ويوضح " ستواجه شركة الطيران الوطنية كباقي شركات الطيران العالمية زيادة مستمرة في حجم التكلفة التشغيلية التي تشمل هامش ربح وكالات السفر والسياحة ، ومصروفات التسويق والمبيعات، ومخصصات الموظفين والارتفاع المتواصل لتكاليف الغطاء التأميني وأسعار الوقود وقطع الغيار وغير ذلك ، مما يجعلها في موضع تحد لضمان استمرارية عملياتها ومواجهة المنافسة الشرسة" .

ويشير تفاحة الى أن ظاهرة شركات الطيران منخفضة التكاليف وأسعار التذاكر مثل الشركة العربية بالشارقة ، تمثل أكبر التحديات التي تواجه شركات الطيران بصفة عامة والخطوط اليمنية بصفة خاصة ، ومثل هذه الشركات متوقع أن يكون لها انتشار كبير في المستقبل القريب، بالاضافة الى مسألة رغبات وتوقعات المسافرين للخدمات الجوية التي أصبحت اليوم عالية جداً ، ومبنية على رغبتهم في الحصول على خدمات نقل جوي متميزة وذات جودة عالية تحاكي خبراتهم التراكمية في السفر على متن طائرات مختلف شركات النقل الجوي العالمية.

سؤال لابد منه :

– لكن سؤال لا يمكن الهروب من الاجابة عليه ، وهو كيف يمكن رفض سياسة تحريرسوق الطيران والنقل الجوي ، وهي احد شروط انضمام الدول الى عضوية منظمة التجارةالعالمية ، التي تسعى اليمن اليها ؟! ..

وهنا يرى الامين العام للاتحاد العربي للنقل الجوي ان هناك امكانية لتنفيذ ذلك ، ولكن بعد اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان بقاء شركة الطيران الوطنية والاستمرار في تقديم خدماتها ، ومن ابرزها اعادة شركة الطيران الوطنية، صياغة خططها وبرامجها وانظمتها الخاصة واتباع سياسة تضمن الحد الادنى لاستمرارية الشركة في تقديم خدماتها .

ويوضح ، بان من ابرز المعالجات التي يمكن ان تنفذها زيادة السعة المقعدية من خلال تزويد أسطول " اليمنية " بالطائرات الحديثة والمتعددة ، خاصة بعد قرارات شراء طائرات جديدة ، والاستفادة القصوى من حركة الركاب الواصلين من أوروبا وأمريكا .

ويضيف : وهناك مسألة زيادة الحصة التسويقية المتمثلة في فتح أسواق جديدة وخاصة الأسواق الإسلامية ، ثم الأسواق العالمية وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع بعض شركات الطيران الأجنبية لتكوين شبكة متكاملة للخطوط اليمنية ، وهذا التوجه سيزيد من الربحية والوفرة المالية لها.

كما انه يمكن معالجة منافسة الاسعار من خلال إيجاد آلية مرنة تمكن من منافسة شركات الطيران الاخرى ، وهو ما سيعطي الخطوط الجوية اليمنية الفرصة للسيطرة على السوق المحلية .

كما يعتبر مسألة خصخصة شركات الطيران المحلية ، حلاً اخر يمكن ان يسهم التوجه نحوه الى ضمان استمرارية الشركة ومنافستها في تقديم الخدمات ، وذلك باتخاذ عدد من الآليات التي تشمل إعادة الهيكلة المالية التشغيلية والقانونية والإدارية الشاملة للشركة في ضوء الدراسات العلمية التي تجريها بيوت الخبرة والشركات الاستشارية العالمية .

ويشير الى هناك العديد من شركات الطيران الاوروبية والعربية التي اقرت التوجه نحو الخصخصة ، مرتكزة على تنفيذ برامج لإعادة الهيكلة من خلال تحويل الوحدات غير الأساسية إلى وحدات تجارية إستراتيجية ومراكز ربحية ، تشمل قطاعات التموين والشحن وخدمات المناولة الأرضية والصيانة وإدارة الموارد ، خاصة قطاع التموين الذي يعتبر مركزاً ربحياً متكاملاً .

برنس السلع المقلدة يهدد الأسواق .. وناشطون يطالبون بميثاق شرف بين المنتج والمستهلك

صنعاء / سبأ: سعيد الحاج

كثرت في الآونة الأخيرة تذمرات المستهلكين والتجار على حد سواء بسبب تنامي نفوذ السلع المغشوشة والمقلدة التي تغطي الأسواق اليمنية بحيث أصبحت تشكل ٩ بالمائة من حجم التجارة العالمية .ورغم إدراك المستهلك بالنتائج السلبية لهذه السلع كونها لا تؤدي بشكل كاف الغرض المطلوب منها إضافة إلى قصر عمرها إلا أنه يلجأ لها في أغلب الأحيان لرخصها وتماشي أسعارها مع ما يمتلكه من سيولة إلا أن هذه الظاهرة تكون لها أضرارا أكثر على الشركات العالمية المنتجة للسلع الأصلية ، الأمر الذي أستدعى إنفاق ملايين الدولارات من أجل التصدي للظاهرة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وتشير تقارير دولية إلى أن الصين ودول شرق آسيا تقف في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة لمثل هذه السلع التي تلقى رواجا خاصة في أسواق الدول النامية ومنها اليمن .

حيث شجع تدني مستوى الدخل لدى قطاع واسع من المستهلكين وإرتفاع اسعار السلع والخدمات ذات الجودة العالية ، على خلق أسواق منافسة للأسواق العادية حوت أنواعا من هذه السلع الرخيصة ، إضافة إلى سلع مهربة ذات العلامات التجارية المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية والمجهولة المنشأ وجميعها يشكل خطرا مباشرا على صحة الفرد والاقتصاد

ونتيجة لظاهرة التهريب أغرقت السوق المحلية بأنواع السلع الغذائية والمواد المنتهية الصلاحية التي لم تقتصر على سلعة دون غيره بل شملت مواد البناء وقطع الغيار والتحاليل الطبية والمواد الصناعية المدمرة لصحة الإنسان وأدوات المكياج والتجميل المصنعة وبعض المواد البترولية الضارة ولعب الأطفال المسببة للتسمم نتيجة المواد البلاستيكية التي تحويها .

وأرجع ياسين التميمي أمين عام جمعية حماية المستهلك إقبال المستهلكين على السلع المغشوشة والمقلدة إلى الرغبة في شراء ما يقتنيه غيرهم من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة التي لم تقتصر على الضروريات بل أمتدت رغباتهم للحصول على الكماليات مثل الهواتف النقالة والحواسيب وأجهزة استقبال بث القنوات الفضائية وقائمة طويلة من السلع الأساسية والترفيهية الأخرى .مشيرا إلى أن ظاهرة التقليد والغش التجاري هي جزء من ظاهرة عالمية، تطال الكثير من البلدان والأقاليم ، حيث تكشف الأرقام عن حقيقة قاتمة تفيد بأن حجم السلع المقلدة والمغشوشة في الأقليم الذي ننتمي إليه يصل إلى أربعة مليارات دولار .

إلى ذلك يؤكد عبدالسلام محمد السماوي مدير الشؤون القانونية بالغرفة الصناعية والتجارية بأمانة العاصمة أن الغرفة تلقت خلال الآونة الأخيرة عددا من الشكاوى المتعلقة بتقليد علامات تجارية وآخرها تعرض علامة شاي أبو ولد للتقليد في شهر مارس الجاري وكذا تقليد علامة جوكي الخاصة بمكائن الخياطة التابعة لمحلات الطير الأزرق وهي شركة يابانية مشهورة .

ويضيف السماوي :" أن الغرفة تلقت بلاغا بوجود علب مياه معدنية بداخلها رواسب وقاذورات وطحالب ، كما تلقت بلاغات بوجود معلبات لبعض المشروبات الغازية وبها مواد متحجرة غير صالحة للاستخدام الآدامي وأبلغت بدورها وزارة الصناعة والتجارة بضرورة حماية قانون الوكالة وتفعيل الرقابة على السلع وضبط المخالفين ".

من جانبه يؤكد مقبل أحمد الرفاعي القائم بأعمال الإدارة العامة للملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة أن الوزارة تلقت خلال العام ٢٠٠٥م /٥٦/ شكوى تعدي على علامات مسجلة تقدم بها ملاك العلامات التجارية او وكلاؤهم .ويوضح أن تلك الشكاوى تمثلت بوجود منتجات داخل الأسواق المحلية أوالمنافذ الجمركية تحمل علامات تجارية مقلدة لعلاماتهم التجارية المسجلة شملت مجموعة من السلع كالمواد الغذائية والاستهلاكية واجهزة كهربائية منزلية وعطورات ومستحضرات تجميل وملابس واحذية ,وقطع غيار سيارات نماذج صناعية مسجلة تتمتع بالحماية القانونية ، الأمر الذي يجعل المستهلك يختار ما يناسبه من السلع والخدمات بسهولة ويسر بعيدا عن التضليل والغش ، إضافة إلى أعمال ضبط الجودة وتكثيف حملاتها على المنافذ الجمركية .. مشيرا إلى أنه لن يتم القضاء على الظاهرة إلا بالتعاون بين الجهات الحكومية والتجار أنفسهم ووكلاء الشركات والغرفة التجارية وجمعية حماية المستهلك التي لها دور كبير فيما يخص تقليد العلامات التجارية والسلع المغشوشة والرديئة التي تضر بمصلحة المستهلك .

ويقول مقبل الرفاعي :" عمل الوزارة إداري فقط من خلال تحرير مذكرات إلى الجهات المختصة التي تنظر في القضايا المرفوعة إليها وذلك بالتعاون مع مكاتب الوزارة والنيابة والجمارك والمنافذ الجمركية والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وغيرها ومن ثم يتم الرفع إلى القضاء الذي له حق الفصل في هذه المواضيع ".

ويلفت إلى أن القضاء على ظاهرة الغش تستدعي تعاون القطاع الخاص والتجار الذين لا يتعاونون بشكل كافي إما لعدم الوعي بخطورة المشكلة أو لجهلهم بالقوانين، منوها بأن عدم الإسراع بالفصل في القضايا المرفوعة إليها سبب في تساهل التجار تجاه عملية التهريب والتقليد تنفيذا للقانون .

وقد كثرت فيه عملية التعدي على العلامات التجارية من خلال اصطناع علامة مزيفة مطابقة او مشابهة للعلامة الاصلية من حيث الشكل والألوان الامر الذي يفضي إلى أنخداع المستهلك وعجزه عن إدراك حقيقة التقليد وهناك نوع آخر من التقليد يتطابق مع العلامة الاصلية متضمناً احياناً البيانات الخاصة بمالك العلامة الاصلية واسمه .

غير أن المشكلة تتعاظم حدتها بالنظر إلى جهل المستهلك بحقوقه وعدم درايته بخطورة تلك المواد السامة وعدم درايته إلى أين يلجأ عندما يقع ضحية الجشع والغش والخداع الأمر الذي يوجب على جمعية حماية المستهلك توفير السلع الجيدة والرخيصة التي تتوافق مع قدرته الشرائية.

يقول مقبل الرفاعي أن ما يساعد على انتشار التقليد في الآونة الاخيرة التقدم التكنولوجي وقيام مراكز الطباعة والتغليف والتعبئة والتجميع بدور نشط في مجال التقليد ، لافتا إلى غياب التعاون من أصحاب العلامات ووكلائهم وتساهلهم في حقوقهم او جهلهم بالقوانين .

فيما يرى أمين عام جمعية حماية المستهلك أن الإشكالية لا تكمن فقط في غياب الآلية المناسبة للإبلاغ عن تلك المخالفات، ولكنها تكمن أيضاً في قصور رد الفعل المناسبة لدى المستهلك الذي يقدم على شراء سلع مقلدة أو مغشوشة رغم علمه بالسعر الحقيقي لهذه السلع الأصلية تحت إغراء السعر المنخفض. ضيف أن الجانب الثاني من الإشكالية يتمثل في تواطؤ باعة التجزئة الذين يقبلون على شراء سلع من موزعين ليس لهم علاقة بالوكلاء الرسميين لمنتجات الشركات المصنعة لهذه السلع ، فيما يكمن الجانب الثالث من الإشكالية في قصور المتابعة المفترضة من قبل الجهات المعنية ، إضافة إلى المستوى المتطور من أساليب الغش والتقليد التي لا تترك فرصة للمستهلكين وحتى لبائعي الجملة والتجزئة لكي يميزوا بين السلعة الأصلية والمقلدة خصوصاً إذا كانت هذه السلعة توزع من أكثر من طرف يعد من أهم أسباب تفشي ظاهرة السلع المغشوشة والمقلدة.

ويبرز من بين اهم الجهود للحد من ظاهرة التقليد مساعي إدارة الملكية الفكرية بالوزارة إلى إدخال أنظمة الحاسوب في جميع مراحل سير الإجراءات ، إضافة إلى إنشاء مكتبة متخصصة تحوي كافة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وكذا الوثائق المتلقة ببراءات الإختراع التي تخدم القطاع الإنتاجي والصناعي والمؤسسات التعليمية والبحثية .

يؤكد مقبل الرفاعي القائم بأعمال مدير عام الملكية الفكرية أن وزارة الصناعة والتجارة أحدثت نقلة كبيرة في عملية تطوير الشبكة الإلكترونية التابعة لمكتب الملكية الفكرية واستحدثت إدارتين للنشر وإستقبال الطلبات وتسهيل إجراءات المعاملات من شركات ورجال أعمال .ويشير الرفاعي إلى أن عملية الربط الإلكتروني ستسهل عملية الإيداع وستوفر الوقت والجهد من خلال القيام بعلمية إيداع العلامات التجارية وتسجيها عبر مكاتب التسجيل أو مالكي العلامات التجارية أو وكلائهم عبر موقع الإدارة العامة للملكية الفكرية ، منوها أن تدشين العمل وفق تلك الآلية يتطلب وجود الريال الإلكتروني .ورغم تزايد أهمية رأس المال الفكري أوالأصول غير المادية مثل حق المؤلف براءة الإختراع والأسرار التجارية وتصميم المنتج وكذا العلامات التجارية في تنمية جوانب الإبداع والإبتكار وإحداث نهضة تنموية حقيقية في المجال الاقتصادي .فإن كثير من رجال الأعمال وأصحاب الشركات في اليمن لايزالون يجهلون أهمية كل ذلك.

واللافت في هذا الجانب أن عملية الحصول على العلامة التجارية شهدت خلال المراحل الأخيرة تزايدا ملحوظا ، حيث يشير تقرير صادر عن مكتب الملكية الفكرية لوزارة الصناعة والتجارة إلى أن عدد العلامات التجارية المسجلة منذ العام ١٩٨١م حتى ١٩٩٥م بلغ /٥٤٣٠/ علامة ,فيما بلغت العلامات المسجلة خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠م /٧١٧٩/ علامة ، وبلغ عدد العلامات التجارية المسجلة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م /٨٣٥١/ .وبين التقرير أن عدد العلامات التجارية المسجلة بالوزارة بلغت حتى نهاية العام ٢٠٠٥م /٢٦٧٢١/ علامة ، فيما وصل عدد طلبات إيداع وتسجيل براءات الإختراع للفترة بين ١٩٩٨م – ٢٠٠٤م أكثر من ١٩٠ طلبا وعدد تسجيلات براءات الإختراع ٩٩ براءة إختراع .

فيما يصل عدد طلبات تسجيل العلامات المقدمة خلال العام ٢٠٠٥م /٢٥٩٠/ طلبا احتلت الطلبات المحلية الجزء الاكبر منها ,بـ /١٣١٢/ طلبا بالمقارنة مع /١٢٧٨/ طلبا غير محلي .

وتوزعت طلبات الايداع على مختلف المنتجات والخدمات متدرجة حسب الاهمية بالنسبة للسوق المحلية ,واحتلت المواد الغذائية المرتبة الأولى لطلبات الايداع ثم المواد الاستهلاكية فالكيميائية ثم الأدوية والمستلزمات الطبية تليها الخدمات العامة بكافة فئاتها.

وشهدت طلبات الإيداع على السلع والاجهزة الالكترونية ارتفاعا ملحوظاً حيث تلقت الإدارة خلال العام ٢٠٠٥م /٢٦٥/ طلبا مقارنة مع /١٥٩/ طلبا قدمت العام ٢٠٠٤م بنسبة زيادة بلغت ٦٧ بالمائة .

وتجسيدا لتنامي الوعي لدى رجال المال والاعمال اليمنيين ، تقوم الإدارة العامة لحماية الملكية الفكرية بعملية تطوير العمل وزيادة تنمية الوعي في مجال الملكية الفكرية بإعتباره واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تهيئة المناخ العام أمام المستثمرين الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة لتنمية الإبداع والإبتكار،سيماوقد أصبحت أصول الملكية الفكرية تمثل أصولا مادية وجزاء من رأس المال لكل منشأة تجارية أو صناعية أو خدمية .

ورغم الجهود المبذولة لمواجهة قراصنة العلامات التجارية والمهربين وغيرهم من المتلاعبين باحتياجات المستهلك في السوق اليمنية ، إلا انها تظل في نظر المراقبين بحاجة إلى المزيد من الفاعلية والانضباط ويطالبون بضرورة إعداد قائمة سوداء بالتجار الذين يمارسون الغش والتدليس وتقليد العلامات التجارية ، إضافة إلى إعداد قائمة بيضاء تضم التجار الملتزمين بحقوق المستهلك ، والاهم ما يقترحونه حول ضرورة إعداد تصور لميثاق شرف بين التجار والمستهلكين للحفاظ على حقوق التاجر والمستهلك على حد سواء .

مساحة اعلانية

مساحة اعلانية